الأمم المتحدة

A/68/910–S/2014/420*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢١٤٥ (٢٠١٤) الذي طلب إليَّ بموجبه أن أقدِّم تقريرا كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ - ويتضمن التقرير آخر المستجدات بشأن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان منذ صدور تقريري السابق في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ (A/68/789-S/2014/163). ويتضمن التقرير أيضا موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان.

ثانيا - التطورات الهامة

٣ - هيمنت الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات على البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية لأفغانستان في الفترة المشمولة بالتقرير. وسيشكل التعاقب على رئاسة البلد في

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

14-55297 (A) 250614 250614

الرجاء إعادة استعمال الورق

جو من الاستقرار أول عملية انتقال ديمقراطية للسلطة التنفيذية في تاريخ البلد. وقد اتسم السباق حتى الآن بشدة التنافس ولكن باحترام الإطار القانوني والسلطات المفوضة للمؤسسات الانتخابية. واعتُبرت المشاركة المتحمسة للناخبين في الجولة الأولى من الاقتراع التي جرت في ٥ نيسان/أبريل على نطاق واسع برهانا على دعم العملية الديمقراطية، حتى في ظل المخاطر والتحديات التي لا تزال ماثلة. وجرت الجولة الثانية من الاقتراع في ١٤ حزيران/يونيه، بعد انتهاء الفترة المشمولة بهذا التقرير، ومن المقرر أن تُعلن نتائجها النهائية في ٢٢ تموز/يوليه. وقد صرح رئيس أفغانستان، حامد كرزاي، علنا بأن التاريخ المتوقع لتنصيب خلفه هو ٢ آب/أغسطس.

٤ - وقد سمحت البيانات الصادرة في الفترة قيد الاستعراض بزيادة إيضاح الجدول الزمني للخفض التدريجي الجاري للقوات العسكرية الدولية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء وجودها العسكري في البلد قبل نهاية عام ٢٠١٦. غير أن جميع هذه الخطط تظل مرهونة بوضع الأطر القانونية اللازمة مع الإدارة الأفغانية القادمة.

٥ - وقد قام كل من وكيلي لعمليات حفظ السلام، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، بزيارة أفغانستان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وجرت زيارة الأمين العام المساعد وسط انهيالات أرضية وفيضانات أعادت إلى الأذهان بقوة الهشاشة المستمرة للبلد.

ألف - التطورات السياسية

٦ - افتُتح الفصل التشريعي السادس عشر للجمعية الوطنية في ١٥ آذار/مارس. وأكد الرئيس كرزاي، في الخطاب الذي ألقاه للمرة الأخيرة بمناسبة افتتاح الجمعية، أن السلطات الحكومية والمؤسسات الأمنية ستبذل وسعها لكفالة كون الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات المقبلة جديرة بالثقة وخالية من التدخل الرسمي. وأصر الرئيس على أن الدخول رسميا في عملية سلام هو شرط مسبق لتوقيع اتفاق أمن ثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة، ودعا القادة السياسيين إلى صون الوحدة الوطنية وحرية التعبير وحقوق المرأة. وكان من ضمن الإجراءات الأولى التي اتخذها مجلس النواب في الجمعية الوطنية، المسمى ولسي جرغه، تأكيد تعيين الرئيس كرزاي لوزير الخارجية السابق محمد يونس قانوني في منصب نائب الرئيس الأول، عقب وفاة المارشال محمد قاسم فهيم في ٩ آذار/مارس.

٧ - واكتملت الاستعدادات الفنية للانتخابات حسب الجدول الزمني المحدد. وفي ٢٨ آذار/مارس، اختتمت اللجنة الانتخابية المستقلة عمليتها لاستكمال قوائم الناخبين

بإصدار ٧٥٥ ٧٤٦ ٣ من بطاقات الناخبين الجديدة، ٣٥ في المائة منها للنساء. ولم ينجح هجوم شنه المتمردون في ٢٩ آذار/مارس على مقر اللجنة في كابل إلا في وقف العمل لفترة وجيزة فقط، حيث كانت المواد الأكثر حساسية قد وُزعت على الولايات. وتميزت فترة الحملات الانتخابية للمرشحين في شباط/فبراير وآذار/مارس بمظاهرات واسعة النطاق، وبتنظيم مناظرات تلفزيونية للمرة الأولى بين المرشحين للرئاسة. واعتُبر أن هذه المناظرات، إلى جانب التعبئة المحلية المصاحبة لانتخابات مجالس الولايات، أسهمت في التوعية المدنية وإقبال الناخبين. وتناولت جميع أفرقة الحملات قضايا المرأة كجزء من برامجها، وضمت ثلاثة من أفرقة المرشحين مرشحات لمنصب نائب الرئيس. وشهدت الأيام الأخيرة للحملة انسحاب ثلاثة من المرشحين الأحد عشر لمنصب الرئيس، وهم عبد القيوم كرزاي، وعبد الرحيم ورداك، وسردار محمد نادر نعيم. وفي خضم إجراءات تقييم أهلية المرشحين لمجالس الولايات، أعلنت لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة عدم أهلية ١١٤ مرشحا آخرين خلال هذه الفترة، معظمهم بسبب عدم الوفاء بالمعايير المتعلقة بالسن والتعليم. وباعتبار حالات الاستقالة والانسحابات، بلغ العدد النهائي للطامحين للانتخاب في مجالس الولايات ٥٩١ ٢ مرشحا من بينهم ٢٩٦ امرأة.

٨ - وأشرفت المؤسسات الأمنية الأفغانية على وضع وتنفيذ الخطط الأمنية للانتخابات بقيادة وزارة الداخلية. وأجريت عمليتان كبيرتان شارك فيهما أكثر من ٠٠٠ ٣٥ موظف في جنوب أفغانستان وجنوب شرقها في بداية شهر آذار/مارس، تمهيدا للعملية الأمنية الشاملة للبلد بمناسبة جولة التصويت الأولى. ولكفالة مشاركة المرأة مشاركة أفضل، دربت وزارة الداخلية ٥٨١ شرطية و ٢٤٥ ٢ من المدنيات، فضلا عن توظيف ٦٩٠ ١٣ ''مفتشة'' (نساء يتولين تفتيش الناخبات) يوم الاقتراع. وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، أصدرت حركة طالبان عددا من البيانات أعلنت فيها اعتزامها استخدام العنف لعرقلة العملية الانتخابية وهددت المشاركين فيها. وفي أعقاب هجومين مُعقدين على المكتبين الإقليميين للجنة الانتخابية المستقلة، وقع أحدهما في كابل يوم ٢٣ آذار/مارس والآخر في غمان يوم ٢٦ آذار/مارس، شُنت غارة على مقر اللجنة. وأسفر الهجوم على المكتب الإقليمي في كابل عن مقتل ثلاثة مدنيين وجرح أربعة آخرين منهم عمال انتخابات ومرشح لمجلس الولاية.

٩ - وفي ٥ نيسان/أبريل، جرى الاقتراع في ٠٨٢ ٦ مركز اقتراع (حيث بلغ مجموع حُجيرات الاقتراع السري ٧٨٤ ١٩ حُجيرة). ومن أصل مراكز الاقتراع المخطط لفتحها البالغ عددها ١٧٣ ٧ مركزا، أفادت اللجنة بأن نسبة ١٥ في المائة أغلقت بسبب المخاوف الأمنية أو المشاكل اللوجستية، بما في ذلك ٣٤١ مركزا لم تتمكن من الفتح يوم الانتخاب.

وسُجل ٨٤٩ ٠١٨ ٧ صوتا يوم الانتخابات، ٣٦ في المائة منها في حجيرات الاقتراع السري الخاصة بالنساء. وتبين أن المشكلة التقنية الأكثر إلحاحا يوم الانتخابات هي تخصيص بطاقات الاقتراع. وأظهر إقبال الناخبين بأعداد أكبر مما كان متوقعا في بعض المناطق، ولا سيما في المدن، صعوبة التنبؤ بدقة بتحركات السكان في غياب قوائم الناخبين الخاصة بكل مركز اقتراع. وأتاحت اللجنة بطاقات اقتراع مخصصة للطوارئ في جميع الولايات الأربع والثلاثين، كانت قد أعدتها كتدبير تحوطي. وأبدى جمهور الأفغان ووسائط الإعلام عموما ردود فعل إيجابية جدا إزاء أداء قوات الأمن الوطنية التي أشاد بها على نطاق واسع الشركاء الأفغان والدوليون.

١٠ - ونشرت اللجنة في ٢٦ نيسان/أبريل النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية، على أن تنشر النتائج النهائية رهنا بتسوية الاعتراضات التي أثيرت خلال ما يسمى ”فترة تقديم الشكاوى“. وشملت عملية اللجنة للبت في الشكاوى خمس جلسات مفتوحة حضرتها وسائل الإعلام، وقُدمت قراراتها في ١٤ أيار/مايو. وفي اليوم التالي أصدرت اللجنة النتائج النهائية على أساس الأصوات البالغ عددها ٥٤٦ ٦٠٤ ٦ صوتا التي اعتُبرت صحيحة. ولم تختلف النتائج النهائية عن النتائج الأولية كثيرا، وكانت كما يلي: عبد الله عبد الله (٤٥ في المائة)؛ أشرف غني أحمد زاي (٣١,٦ في المائة)؛ زلماي رسول (١١,٤ في المائة)؛ عبد رب الرسول سياف (٧,٣ في المائة)؛ قطب الدين هلال (٢,٨ في المائة)؛ آغا شرزاي (١,٦ في المائة)؛ داود سلطانزوي (٠,٥ في المائة)؛ هداية أمين أرسالا (٠,٢ في المائة). ولما لم يحصل أي مرشح على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات، يتعين عقد جولة ثانية من الاقتراع بين المرشحين الأوفر حظا بموجب الدستور. ونشرت اللجنة في نفس اليوم الجدول الزمني لجولة التصفية.

١١ - وفي ١٥ أيار/مايو عقد السيد عبد الله والسيد غاني مؤتمرين صحفيين منفصلين أعلنا فيهما اعتزامهما خوض جولة التصفية، ووجها الشكر إلى مواطني أفغانستان لمشاركتهم. وطالب كلا المرشحين بأن تُدخل هيئات إدارة الانتخابات تحسينات تقنية قبل الجولة الثانية. واستمرت إعادة الاصطفاف السياسي طوال الفترة، حيث أعلن المرشحان السابقان السيد عبد رب الرسول والسيد شرزاي مثلا دعمهما للدكتور عبد الله، وحذا حذوهما محمد إسماعيل خان المرشح لمنصب نائب الرئيس في فريق الأستاذ سياف. أما السيد غني فقد تلقى الدعم من سلطانزوي، فضلا عن أحمد ضياء مسعود المرشح الأول لمنصب نائب الرئيس في فريق الدكتور عبد رب الرسول.

١٢ - وفي ١٠ أيار/مايو أعلنت جماعة قلب الدين حكمتيار المعارِضة المسلحة المسماة الحزب الإسلامي أنها ستقاطع الجولة الثانية من الانتخابات نظراً لالتزام كلا المرشحين الأوفر حظا بتوقيع الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة. غير أن قيادة الحزب الإسلامي أعلنت أن الجماعة لن تستهدف العملية الانتخابية أو المواطنين الذين يشاركون في التصويت. واستمرت حركة طالبان في إدانة الانتخابات علنا، حيث أصدرت بيانا في ٢ حزيران/يونيه هددت فيه مرة أخرى عمال الانتخابات ومراكز الاقتراع، وحذرت المواطنين كي يتجنبوا مواقع الاقتراع.

١٣ - وفي ٢٠ أيار/مايو نشرت اللجنة النتائج الأولية لمقاعد مجالس الولايات الأربع والثلاثين البالغ عددها ٤٥٨ مقعدا. واستُبعدت ٥٨٨ من حجيرات الاقتراع السري. وكانت ٩٧ امرأة ضمن الفائزين فوزا أوليا (ينص القانون على أن تشغل النساء ٢٠ في المائة من المقاعد في مجالس الولايات على نطاق البلد). وعقدت لجنة الشكاوى جلسات استماع مفتوحة خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه. ونظراً إلى العدد الكبير للشكاوى - ١ ٢٨٣ شكوى متعلقة بالانتخابات و ١ ٦٣٥ بالنتائج الأولية - فقد تأخر الإعلان عن النتائج النهائية التي كان من المقرر أصلا الإعلان عنها في ٧ حزيران/يونيه.

١٤ - وعزز حضور المراقبين ووكلاء المرشحين والأحزاب شفافية الانتخابات. واعتمدت جهود الرصد اعتمادا كبيرا على ٦٧ منظمة وطنية أوفدت ١٤ ٥٨٥ مراقبا في أرجاء البلد خلال الجولة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل ٣٦٢ ٧٨٠ من وكلاء المرشحين والأحزاب في الجولة الأولى، ٢٣ في المائة منهم من النساء. ودعم المراقبون الدوليون العملية الانتخابية رغم أعدادهم المتواضعة بتوفير المساعدة التقنية والخبرة.

١٥ - وظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على اتصال وثيق مع المرشحين وأفرقة الحملات والمؤسسات الانتخابية، في حدود ما كُلفت به من دور داعم. وفي جميع مراحل العملية الانتخابية، لا سيما في الوقت الذي تصاعدت فيه لهجة الخطابات قبل نشر نتائج العد الأولي والنتائج النهائية، حث ممثلي الخاص لأفغانستان، يان كوبيتش، جميع الأطراف بالتحلي بروح المسؤولية واحترام الهيئتين الانتخابيتين المكلفتين، اللتين ينبغي لهما أن تتعاونا بدورهما تعاونا وثيقا لكفالة الشفافية في اتخاذ القرارات والتقيد بمواعيد العملية ومصداقيتها. ومن خلال المرحلة الثانية لمشروع الدعم الانتخابي المعنون ”مشروع تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد“، استمرت الأمم المتحدة في تقديم المساعدة التقنية والمالية للهيئات الانتخابية.

١٦ - واستمرت الأعمال التحضيرية لإجراء جولة الاقتراع الثانية حسب ما هو مخطط، وإن كان المرشحان قد صعَّدا خطاباتهما بصورة ملحوظة عقب بدء فترة الحملة الانتخابية في ٢٢ أيار/مايو بالمقارنة إلى ما جرى في الجولة الأولى. وواصلت بعثة الأمم المتحدة التشجيع على إجراء الحملة في جو من الاحترام بما يخدم الوحدة الوطنية. وأنجزت اللجنة عملية توزيع بطاقات الاقتراع والمواد الحساسة في الولايات بحلول ٢٥ أيار/مايو، وبدأ التسليم على مستوى المقاطعات في ٢ حزيران/يونيه. وأجريت عملية ''استخلاص دروس'' استنادا إلى الخبرات المكتسبة في الجولة الأولى لكفالة تحسين إدارة العملية، كما أدرجت أسماء ٠٠٠ ٥ من أصل ٠٠٠ ١٠٠ عامل من عمال الانتخابات في قائمة سوداء للاشتباه بتورطهم في مخالفات. وفي ٤ حزيران/يونيه، عقب تقييمات للمخاطر الأمنية أجرتها وزارة الداخلية، أعلنت اللجنة أنها تخطط لفتح ٦ ٢٧٢ مركز اقتراع تضم ما مجموعه ٨٧٩ ٢٢ حجيرة للاقتراع السري. وشمل التخطيط الأمني للجولة الثانية عقد اجتماع مدته يوم واحد لجميع رؤساء شرطة الولايات في كابل يوم ٢١ أيار/مايو استضافه وزير الداخلية، وعقد ست جلسات إحاطة أمنية إقليمية لكبار المسؤولين عن الأمن والانتخابات فضلا عن حكام الولايات من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه. وفي ٦ حزيران/يونيه هاجم انتحاريان بالقنابل قافلة السيد عبد الله في الناحية الغربية من كابل. ونجى المرشح الرئاسي من الأذى، غير أن ١٣ مدنيا قتلوا وأصيب ٤٣ في الانفجارات التي وقعت على طريق مزدحم في العاصمة.

١٧ - وواصلت البعثة تشجيع مبادرات الحوار والسلام المحلية التي تركز في الفترة المشمولة بالتقرير على معالجة التوترات والتصدعات المحتملة أثناء فترة الانتخابات. وقد اتُخذت عشر مبادرات في عام ٢٠١٤ تشمل ١٢ مقاطعة. وكان من ضمنها تنظيم منتديات لتعزيز الحوار فيما بين مختلف الجهات السياسية المحلية صاحبة المصلحة في ولايات فراه وهرات وقندهار وكُنر ولغمان ونانغارهار ونورستان وبكتيا. وقد سُلم أيضاً بدور علماء الدين في دعم تنظيم انتخابات سلمية، من خلال اللقاءات التي عقدها رجال الدين من ولايات بلخ وكابيسا وسمنغان. وأثناء الفترة الواقعة بين ١٢ و ١٥ أيار/مايو، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بمفردها، وبناءً على طلب من الأطراف، باستضافة مجلس أعيان القبائل في جلال أباد، سعياً منها لإنهاء نزاع دام قرناً من الزمن بين قبيلتين في مقاطعة نورستان المجاورة والمنعزلة. واتفق ما يزيد عن ٧٠ ممثلا على الامتناع عن زرع ألغام أرضية ومتفجرات، وعلى إعادة بناء المنازل التي دمرت أثناء النزاع، وإنشاء آلية يمكن من خلالها تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي والممتلكات. وقد واصلت البعثة أيضا تقديم المساعدة لمبادرة ''حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام''، وهي مبادرة للمجتمع المدني يسرت في نيسان/أبريل إنجاز وضع ٣٠ ''خارطة طريق'' لتحقيق السلام في الولايات.

وفي ١٠ حزيران/يونيه، صدر تقرير يلخص النتائج الرئيسية التي توصلت إليها المرحلة الثانية من المبادرة. وكان من ضمن التدابير المقترحة للتخفيف من حدة النزاعات معالجة الفساد المتفشي على نطاق واسع، بسبل منها إصلاح المؤسسات المحلية والإشراف عليها، وإضعاف الميليشيات المسلحة وتجريدها من السلاح، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية العادلة وإتاحة الخدمات، وإضفاء طابع أشمل على عملية السلام.

١٨ - ولم تحدث أي تطورات هامة فيما يتعلق بعملية السلام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد صرحت السلطات الأفغانية في ١٤ نيسان/أبريل بأن مسؤولاً سابقاً في عهد الطالبان، يدعى آغا جان معتصم، كان قد حاول إقامة ''حوار بين الأطراف الأفغانية'' في الإمارات العربية المتحدة، مفقود. وقد وصل فيما بعد إلى كابل وأفاد بأنه سيحاول استئناف جهوده في وقت قريب. ويبدو أن التغييرات داخل حركة الطالبان التي حدثت أثناء هذه الفترة قد أسفرت عن بروز عناصر أكثر تشدداً، كان من ضمنها استبدال رئيس لجنتها العسكرية. وفي بيان صدر عن حركة الطالبان في ٢٦ نيسان/أبريل، أكدت الحركة هذه الخطوة نافيةً التخمينات بأن لذلك علاقة بعدم الارتياح إزاء إخفاقه في تعطيل الجولة الأولى للانتخابات على نطاق كبير. وفي ٣١ أيار/مايو، أُعلن أن أحد الجنود التابعين للولايات المتحدة الأسرى لدى حركة الطالبان قد أفرج عنه مقابل الإفراج عن خمسة محتجزين من كبار قادة حركة الطالبان. وقد رحب باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، في بيان الذي أدلى به بعملية التبادل التي يمكن أن ''تتيح المجال لإجراء مناقشات أوسع نطاقا فيما بين الأفغان بشأن مستقبل بلدهم من خلال بناء الثقة''. وفي ١ حزيران/يونيه، رحب بيان يُدعى أنه صادر عن الملا محمد عمر زعيم الطالبان بنقل المحتجزين إلى قطر. وفي ٢ حزيران/يونيه، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الأفغانية بياناً أعربت فيه عن عدم ارتياحها لطريقة إطلاق سراح المحتجزين. وبمعزل عن ذلك، أفادت الأمانة المشتركة للمجلس الأعلى للسلام بأن ما مجموعه ٨ ٥٥١ من الأفراد الموجودين في ٣٣ مقاطعة قد انضموا حتى ٢٥ أيار/مايو إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج الذي يرمي إلى سحب المقاتلين من ذوي الرتب الدنيا من ميدان القتال.

باء - الأمن

١٩ - في الفترة الواقعة ما بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو، سجلت الأمم المتحدة وقوع ٥ ٨٦٤ حادثة أمنية ذات صلة بعمل الجهات الفاعلة المدنية وتنقلها وسلامتها في أفغانستان، ولا سيما تلك الأحداث التي تؤثر على إنجاز الأنشطة والبرامج المقررة. وقد مثل ذلك زيادة بنسبة ٢٢ في المائة على الحوادث التي سجلت في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣، وزيادة

بنسبة ٤٥ في المائة على ما سُجل في عام ٢٠١٢، وانخفاضاً بنسبة ٦ في المائة بالمقارنة إلى عام ٢٠١١، وهو أعنف عام منذ سقوط نظام الطالبان. وكان من بين إجمالي الحوادث ٢٣ حادثة تتعلق بموظفين في الأمم المتحدة معظمهم من الموظفين الوطنيين، وكان من ضمنها ١١ حادثة تهديد وحادثة اختطاف واحدة. ويعزى ارتفاع عدد الحوادث الأمنية في الأساس إلى الفترة الانتخابية، بالنظر إلى عمليات إزالة الألغام التي تنفذها قوات الأمن الأفغانية وإلى محاولات حركة الطالبان لعرقلة العملية الانتخابية. وفي يوم الاقتراع المصادف في ٥ نيسان/أبريل، سجلت الأمم المتحدة ٤٧٦ حادثة أمنية على الصعيد الوطني، منها ما لا يقل عن ٢٧١ حادثة متعلقة بالانتخابات بصورة مباشرة، بالمقارنة مع ٤٨٨ حادثة سجلت يوم الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ و ٣١٠ حوادث سُجلت يوم الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩. وكانت المنطقة الشرقية مسرح ٣٠ في المائة من مجموع الحوادث التي وقعت في ٥ نيسان/أبريل، في الوقت الذي أفاد فيه الجنوب بتدني معدلات العنف على نحو لم يسبق له مثيل. واختلفت الأساليب عن تلك التي انتُهجت في انتخابات سابقة، حيث انخفضت حوادث إطلاق النار المباشر و لم تقع أية هجمات انتحارية ناجحة.

٢٠ - ومثلت الاشتباكات المسلحة نسبة ٤٥ في المائة من الحوادث الأمنية التي وقعت أثناء الفترة الواقعة بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو، ومثلت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع نسبة ٢٩ في المائة. ومن خلال العمل على ممارسة السلطة عبر بث الخوف والترهيب، تواصلت عمليات القتل بمعدل مرتفع. وفي الفترة الواقعة ما بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو، سجلت ٢٢٩ حادثة اغتيال ومحاولات اغتيال فاشلة، وهو رقم يمثل زيادة بنسبة ٣٢ في المائة عما سُجل في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. وحدث أيضا ارتفاع حاد في الهجمات الانتحارية قُبيل يوم الاقتراع الأول، حيث سُجلت ١٢حادثة - منها خمس حوادث في كابل - أثناء الفترة الواقعة بين ٢٠ آذار/مارس و ٣ نيسان/أبريل. وإجمالاً وقعت ٣٢ هجمة انتحارية في الفترة الممتدة بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو، مقارنة إلى ٢٥ حادثة في نفس الفترة من عام ٢٠١٣. وكان من ضمن الحوادث البارزة التي وقعت في هذه الفترة الهجوم المعقد الذي شُن في ٢٠ آذار/مارس على فندق فاخر حيث كانت الأسر تحتفل بعيد النيروز (السنة الأفغانية الجديدة) فأودى بحياة ١٠ مدنيين، والهجوم الذي استهدف القنصلية الهندية في غرب مدينة هيرات في الساعات الأولى من يوم ٢٤ أيار/مايو، حيث اتخذ أفراد الأمن إجراءات أمنية سريعة حالت دون حدوث وفيات. وكانت الاغتيالات المستهدفة للأجانب إحدى السمات البارزة لهذه الفترة، وهي عمليات ترتكبها مجموعة من الجناة. وفي ١١ آذار/مارس، أطلقت أطراف مجهولة النار على صحفي سويدي في المنطقة الدبلوماسية للعاصمة فأردته قتيلاً، وفي ٤ نيسان/أبريل، أطلق شرطي النار على

صحفيين في خوست – فقتلت أحدهما وهو ألماني، وفي ٢٤ نيسان/أبريل قُتل طبيب أمريكي ومواطنان آخران عندما أطلق أحد أفراد الشرطة النار على مستشفى في العاصمة.

٢١ – وبلغ مجموع الحوادث التي وقعت في جنوب البلد وشرقه وجنوبه الشرقي ٩١٧ ٣ حادثة من العدد الإجمالي للحوادث التي وقعت أثناء هذه الفترة. ومما تجدر الإشارة إليه تحديداً هو زيادة الحوادث في الشرق، حيث يقوم مختلف الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، بما فيها تحريك طالبان باكستان، ولَشكر طيبة، ولشكر جهنكوي، وحركة أوزبكستان الإسلامية، بشن هجمات منتظمة على قوات الأمن الأفغانية بالتوازي مع جهود الطالبان وأجنحة مسلحة تابعة للحزب الإسلامي. وفي ٨ أيار/مايو، أعلنت حركة الطالبان في بيان لها أن عمليتها لربيع عام ٢٠١٤ المعنونة ''خيبر''، ستستهدف مسؤولين حكوميين كبارا وأعضاءً في البرلمان ومسؤولين أمنيين ومحامين وقضاة في المحكمة ممن يتولون محاكمة ''المجاهدين''، بالإضافة إلى ''تجمعات القوات الخارجية الغازية، ومراكزها الدبلوماسية وقوافلها''. وقد شهد تاريخ الإطلاق المعلن للعملية، وهو ١٢ أيار/مايو، شن هجوم معقد على مجمع وزارة العدل في جلال آباد أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين. وفي ٢٠ أيار/مايو، استولى ما يقرب من ٣٠٠ متمرد في المنطقة الشمالية الشرقية من مقاطعة باداخشان على المركز الإداري لمقاطعة يمغان. واستعادت الحكومة السيطرة على المركز في ٢٣ أيار/مايو. واعتبر الهجوم استعراضاً للقوة في بداية موسم القتال الذي اقترن بصراعات بين القوى المحلية للوصول إلى الموارد تؤجج نزاعاً معقداً وغير حاسم.

٢٢ – وفي ١١ أيار/مايو، بلغ عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني ١٣١ ١٨٥ فرداً، من بينهم ٠١٣ ٧ من أفراد سلاح الطيران إزاء حد أقصى قدره ٠٠٠ ١٧٨ فرد. ومن المفهوم أن معدلات التناقص العام قد تناقصت نوعاً في وقت بقيت فيه معدلات التجنيد منخفضة. وقد واصلت وزارة الدفاع، التي تضم في صفوفها ١٣٨ ١ فردا من النساء لا غير، بذل جهود دؤوبة لاستقدام موظفات، وذلك عبر سبل منها الإعلانات التلفزيونية. وتشمل التحديات على ما يبدو الافتقار إلى موظفات تجنيد، وإلى مرافق تخصص للنساء، واحتمال إساءة معاملتهن، بالإضافة إلى المحظورات الثقافية أو الأسرية. وقد ازدادت قدرات القوات المسلحة وثقتها في تخطيط العمليات وتنفيذها، ولكن تظل ثمة مشاكل تتعلق بالتنسيق مع الوكالات الأخرى، وبالقدرات على الإجلاء الطبي والنقل الجوي. وفيما يتعلق بحفظ النظام، دعم الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، الذي تديره الأمم المتحدة، ٩٣٩ ١٤٥ فرداً من أفراد الشرطة و ٦٠٠ ٥ فرد من حراس إدارة السجون المركزية في نهاية أيار/مايو. وبلغ عدد النساء ١٧٤١ شرطية و ٢٧٣ حارسة. وقامت مدرسة أكاديمية

الشرطة للتدريب على مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخلص من الذخائر المتفجرة ، التي افتتحت في كانون الثاني/يناير، بتدريب ١٠٠ شخص وإنشاء ٨٨ فريقاً على نطاق البلد بحلول نهاية أيار/مايو.

٢٣ - وبمعزل عن ذلك، واصلت الشرطة الأمنية المحلية الأفغانية توسيع نطاق مبادرتها الأمنية في الجنوب الشرقي والشمال الشرقي من البلد. وفي ٢٩ أيار/مايو، بلغ عدد الموظفين ما مجموعه ٢٦ ٦٩٨ من أصل عدد إجمالي مُجاز بلغ ٠٠٠ ٣٠ موظف في ١٤٩ مقاطعة تابعة لـ ٢٩ ولاية، في الوقت الذي يجري فيه تدريب الأفراد المتبقين البالغ عددهم ٣٠٢ ٣ أو الاستعداد لتدريبهم. وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة توثيق الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب تشمل الشرطة المحلية الأفغانية، ولا سيما في ولاية قندز. وفي مواقع أخرى، كان للشرطة أداء يرضي السكان المحليين، بما في ذلك توفير الأمن يوم الانتخابات.

٢٤ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أعلن الرئيس أوباما خططاً لقوام قوات الولايات المتحدة في المستقبل في أفغانستان الذي يبلغ حوالي ٠٠٠ ٣٢ من الأفراد حاليا، بالمقارنة مع القوام الأقصى البالغ ٠٠٠ ١٠٠ فرد. ومن المتوقع أن يبلغ عدد الجنود ٨٠٠ ٩ جندي تقريباً في بداية عام ٢٠١٥، ثم يُخفض ذلك العدد إلى النصف خلال السنة ويجمَّعون في قاعدة باغرام العسكرية الواقعة خارج كابل. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، من المقرر أن يتمثل التواجد الطبيعي للولايات المتحدة في سفارة يساندها عنصر أمني. وقد أصدر الرئيس كرزاي بيانا في اليوم التالي رحب فيه بالقرار، بينما أعرب عدد من أعضاء الجمعية الوطنية والمجتمع المدني عن قلقهم بشأن استعداد قوات الأمن الأفغانية وأثر ذلك على الالتزام الدولي الأوسع نطاقا تجاه أفغانستان. ورفضت حركة الطالبان هذه الخطوة في ٣٠ أيار/مايو، باعتبارها ”تمديداً لفترة الاحتلال حتى عام ٢٠١٦“. وفي ٤ حزيران/يونيه، استعرض اجتماع وزراء الدفاع الذي عُقد في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي ستنتهي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن المقرر إنشاء بعثة متابعة للتدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة، مع أنه تم التأكيد على أن تظل الالتزامات العسكرية الدولية مرهونة بالتوصل إلى اتفاق بشأن الأطر القانونية اللازمة.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٥ - واصلت أفغانستان بنشاط العمل مع البلدان المجاورة لها وتعزيز التعاون الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية باكستان

الإسلامية والصين والهند من بين بلدان المنطقة التي رحبت بإجراء الجولة الأولى من الاقتراع، واعترفت بأهمية الانتقال السياسي السلس في أفغانستان من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي.

٢٦ - وفي ٢٦ آذار/مارس، اجتمع رئيس طاجيكستان إيمومالي راحمون مع الرئيس كرزاي في كابل، حيث أبرما عدة اتفاقات بشأن التعاون، بما في ذلك بين وزارتي الداخلية. وفي ٢٧ آذار/مارس، وعلى هامش احتفالات النيروز الإقليمية التي استضافها الرئيس كرزاي، عقد رؤساء أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وطاجيكستان قمة رباعية. وكرروا في بيان مشترك التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي البنّاء. وشمل ذلك الدعم المقدم للجهود الإقليمية الجارية بقيادة أفغانية في إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، وكذلك مشاريع الهياكل الأساسية الرامية لتعزيز الموصولية الإقليمية. وفي اليوم نفسه وافقت مجموعة البنك الدولي على تقديم ٥٢٦,٥ مليون دولار في شكل منح وتمويل ائتماني لمشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا. وسينشئ هذا المشروع في أفغانستان وباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان الهياكل الأساسية والترتيبات التجارية والمؤسسية اللازمة للتجارة المستدامة بالكهرباء .

٢٧ - وفي ١٩ أيار/مايو، قام رئيس أركان الجيش في باكستان، الجنرال راحيل شريف، بزيارة كابل لحضور الاجتماع الأمني الثلاثي السابع والثلاثين بين رؤساء الجيش الأفغاني والجيش الباكستاني، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الفترة التي أعقبت ذلك، اعترضت العلاقة بين أفغانستان وباكستان ادعاءات متبادلة بحدوث غارات عبر الحدود. وفي ٢٨ أيار/مايو، استدعت وزارة الخارجية الأفغانية سفير باكستان للإعراب عن اعتراضها الشديد على قصف بالمدفعية وقع في ولايتي كُنر ونورستان، وعلى بناء منشآت عسكرية في منطقة تدعي أنها أراض أفغانية. وذكرت وزارة خارجية باكستان في ٣١ أيار/مايو و ٤ حزيران/يونيه أن جماعات المتمردين المتمركزة في أفغانستان قد شنت هجمات على نقاط تفتيش تدعي أنها كانت داخل باكستان، وأن ثلاثة من جنودها قتلوا في هذه الحوادث. وذكرت سلطات أفغانستان بدورها أن استجابة باكستان للحادث الذي وقع في ٣١ أيار/مايو شملت هجمات بطائرات الهليكوبتر داخل أفغانستان أسفرت عن إصابات بين المدنيين. واحتجاجا على ذلك قاطعت أفغانستان مؤتمر قمة أمنيا إقليميا كان من المقرر عقده في إسلام أباد في ٤ حزيران/يونيه.

٢٨ - واجتمع الرئيس كرزاي، على هامش مؤتمر القمة للتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، مع نظيره الصيني شي جينبينغ في ١٩ أيار/مايو. وأشاد الرئيس جينبينغ بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات على نحو سلس، وبالتطلع إلى زيادة الاستقرار والاعتماد الاقتصادي على

الذات في المستقبل، فقد شجع الاستثمار الدولي في أفغانستان. وأبرز الرئيس كرزاي الخطر المتمثل في الإرهاب والأصولية الذي يهدد الجميع. وفي اجتماعي مع الرئيس كرزاي في شنغهاي، رحبت بالتقدم المستمر في العملية الانتخابية وقدمت التعازي في ضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية التي حدثت مؤخرا. وفي ٢٦ أيار/مايو، حضر الرئيس كرزاي حفل أداء اليمين لرئيس وزراء الهند الجديد ناريندرا مودي في نيودلهي، وعقد اجتماعا ثنائيا نوقشت خلاله مسائل التنمية والتهديد الذي يشكله الإرهاب. وفي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو، قامت وزيرة خارجية الهند الجديدة سوجاثا سينغ بزيارة كابل وهرات، واجتمعت مع الرئيس كرزاي والمرشحين الرئاسيين الاثنين. وكررت السيدة سينغ الإعراب عن تصميم حكومة بلدها على إعادة فتح قنصليتها في هرات في أعقاب الهجوم الذي وقع في ٢٤ أيار/مايو.

٢٩ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، جرت أنشطة واجتماعات تقنية بهدف إحراز تقدم في تنفيذ ثلاثة من التدابير المحددة لبناء الثقة في عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان/قلب آسيا، وهي: حلقة عمل لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، عقدت في كابل يومي ٨ و ٩ آذار/مارس في إطار تدبير بناء الثقة لمكافحة الإرهاب؛ ومؤتمر دولي بشأن تبادل الخبرات وبلورة تصور إقليمي للأخطار من أجل وضع خطط عمل مشتركة، عقد في إسلام أباد في ١٢ و ١٣ أيار/مايو في إطار تدبير بناء الثقة في مجال إدارة الكوارث، تلاه اجتماع إقليمي للأفرقة التقنية؛ واجتماع إقليمي للأفرقة التقنية بشأن التجارة والفرص التجارية والاستثمارية ضمن تدابير بناء الثقة، عقد في دلهي في ١٥ أيار/مايو جرى فيه وضع خطة الأنشطة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتواصلت التحضيرات لمؤتمر قلب آسيا الوزاري الرابع المقرر عقده في الصين في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٣٠ - وعقد فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان وباكستان اجتماعا في طوكيو في ١٥ أيار/مايو. وركزت المناقشات على حالة انتخابات عام ٢٠١٤، والترتيبات المتعلقة باجتماع الاستعراض الوزاري المقبل لإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، المقرر عقده في لندن في أواخر عام ٢٠١٤، ومواصلة تقديم الدعم الدولي لقوات الأمن الأفغانية.

ثالثا - حقوق الإنسان

٣١ - وثّقت بعثة الأمم المتحدة حتى ٣١ أيار/مايو مقتل ١ ١٤٣ مدنيا من جراء النزاع المسلح في أفغانستان في عام ٢٠١٤، وإصابة ٢ ٢١٤ مدنيا آخرين. ويمثل هذا زيادة إجمالية بنسبة ١١ في المائة في الإصابات بين المدنيين مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٣. وتعزو

البعثة ٧٨ في المائة من تلك الخسائر البشرية إلى العناصر المناوئة للحكومة و ٨ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة. ونتجت نسبة ٨ في المائة أخرى عن تبادل نيران لم يحدد مصدرها خلال الاشتباكات البرية بين أطراف النزاع، في حين وقعت ٦ في المائة من الخسائر لأسباب غير محددة، ونجم معظمها عن مخلفات الحرب من المتفجرات. وقد شملت هذه الخسائر البشرية ٧٩ من القتلى و ٢١٩ من الجرحى المدنيين نتيجة لاستهداف العناصر المناوئة للحكومة العاملين في مجال الانتخابات ومراكز الاقتراع والناخبين والقوافل الانتخابية والمجمعات الانتخابية فيما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ أيار/مايو. ووثّقت البعثة أيضا ١٢٢ حالة من حالات قيام العناصر المناوئة للحكومة بأعمال ترويع خطيرة ضد المدنيين، بما في ذلك التهديد بالقتل أو قطع الأصابع (المصبوغة بالحبر كدليل على التصويت)، وإن لم يتوافر دليل على تنفيذ هذه التهديدات حتى الآن. وفي ٥ نيسان/أبريل، وثقت البعثة مقتل ٣٣ مدنيا وإصابة ١٢٦، معظمهم من جراء الهجمات التي قامت بها العناصر المناوئة للحكومة في مواقع الاقتراع أو بالقرب منها.

٣٢ - وظلت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع السبب الرئيسي للإصابات بين المدنيين . وقد شكلت نسبة ٣٢ في المائة من المجموع وتسببت بمقتل ٣٣١ مدنيا وأصيب ٧٣٤ خلال الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ أيار/مايو، وذلك بزيادة قدرها ٣ في المائة عما سُجل في عام ٢٠١٣. ومن ضمن تلك الإصابات، ، وقع نسبة ٥٠ في المائة في ولايتي هلمند وقندهار الجنوبيتين. وشكلت الإصابات الناجمة عن أجهزة يتم التحكم فيها عن بُعد نسبة ٣٨ في المائة من الإصابات بين المدنيين الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، أي أقل بنسبة ١٠ في المائة عما سُجل في عام ٢٠١٣. ومع ذلك فإن الإصابات بين المدنيين من جراء أجهزة التفجير اليدوية الصنع العاملة بأقراص الضغط (أو التي تنشط بفعل الضحية) قد زادت بنسبة ٤٤ في المائة بالمقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٣. وشمل ذلك مقتل ١٢ مدنيا في ولاية غزني في ٣١ أيار/مايو عندما اصطدمت حافلتان صغيرتان تقلهم إلى حفل زفاف بأجهزة من هذا القبيل مزروعة في الطريق، وكانت معظم الوفيات من النساء والأطفال. وللمرة الأولى، كانت الإصابات بين المدنيين الناجمة عن الاشتباكات الميدانية متساوية تقريبا مع تلك التي تسببت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، حيث قتل ٣١٠ مدنيين في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ أيار/مايو وجُرح ٧٥٢ آخرون، ويمثل هذا زيادة بنسبة ٣٩ في المائة في الإصابات الناجمة عن الاشتباكات الميدانية في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. ووثّقت البعثة أيضا زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في عدد الإناث من الضحايا المدنيين، حيث قتلت ١٠٢ من النساء وجرحت ١٨٩ أخرى في الأشهر الخمسة الأولى من العام.

٣٣ - واستمرت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتزاع المسلح في تلقي تقارير عن حوادث انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل. فخلال الفترة ما بين ١ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل، قتل ١٢٣ طفلا وجرح ٣٠١ من جراء التزاع المسلح في أفغانستان، ووقعت ٨٨ من هذه الحوادث في المنطقة الجنوبية. وكانت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع السبب الرئيسي لإصابات الأطفال، حيث تسببت في مقتل ٤٢ شخصا وإصابة ٨٢ آخرين. وتسببت الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية في إزهاق أرواح ٢٧ طفلا وجرح ٤٦ آخرين. وشملت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل المسجلة الأخرى ١١ هجمة على أماكن تقدم خدمات الرعاية الصحية، و ٨٣ حادث هجوم على المدارس وموظفي التعليم، و ٦ حوادث لتجنيد القصر من جانب عناصر مناوئة للحكومة ومن جانب الشرطة المحلية الأفغانية، وحادثي اعتداء جنسي داخل قوات الأمن الأفغانية، و ٣ حوادث اختطاف من جانب العناصر المناوئة للحكومة، و ١٧ حالة من حالات رفض السماح بوصول المساعدات الإنسانية من جانب الشرطة المحلية الأفغانية وحركة الطالبان وغيرها من العناصر المناوئة للحكومة.

٣٤ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قدمت حكومة أفغانستان إلى الأمم المتحدة تقريرها الثالث عن تنفيذ خطة العمل بشأن الأطفال والتزاع المسلح. وسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في عام ٢٠١٣ للحيلولة دون تجنيد القصر، وتضمن مرفقات للإبلاغ بشأن أعمال القتل والتشويه والعنف الجنسي ضد الأطفال. وشملت الأنشطة عددا من حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية، وتحديد ١٦ شخصا دون السن القانونية وإخراجهم من الخدمة في مقار شرطة الولايات في عام ٢٠١٣. وسعيا لشطب اسم أفغانستان من القائمة التي ترد في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح، جرى وضع خريطة طريق لتعزيز تنفيذ خطة العمل من خلال التشاور بين الحكومة والأمم المتحدة، ولكنها في انتظار التصديق النهائي عليها. وفي ١٢ أيار/مايو، وبعد عدد من مناقشات المائدة المستديرة مع علماء الدين الإسلامي والخبراء القانونيين، نشرت البعثة كتيبا بعنوان ''حماية أطفال أفغانستان في التزاع المسلح'' يركز على ستة انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل. وكان الكتيب، المصمم كأداة للتوعية، مستندا إلى القانون الوطني والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للإسلام.

٣٥ - وفي ٥ أيار/مايو، نُشر قانون الإجراءات الجنائية الجديد ودخل حيز النفاذ في ٥ حزيران/يونيه. وفي ١٧ أيار/مايو، صدّق مجلس العموم على المرسوم التشريعي للرئيس، الذي تم فيه تعديل المادة ٢٦ من القانون من أجل إعادة الأحكام القانونية السابقة التي تمكّن المرأة من الاستمرار في الإدلاء بالشهادة ضد الأقارب، مما ييسر بالتالي محاكمة المشتبه فيهم

في قضايا العنف العائلي. وتعزز أحكام أخرى في القانون الجديد الحماية القانونية للمحتجزين، بما في ذلك الوجود الإلزامي لمحامي الدفاع خلال التحقيقات والإجراءات في قضايا الجنايات، وحق الطعن في تمديد الاحتجاز السابق للمحاكمة أمام محكمة. وعلى الرغم من حدوث تحسينات، ما زالت هناك شواغل بأن السماح بالاحتجاز قبل المحاكمة لفترة تصل إلى ١٨ يوما قبل المثول المحتجزين أمام القاضي هو انتهاك للالتزامات الدولية. وواصلت البعثة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى دعم الجهود المبذولة لتعميم القانون الجديد على مؤسسات العدالة في جميع أنحاء البلد.

٣٦ - وواصلت البعثة زيارة مرافق الاحتجاز التي تديرها الجهات الأفغانية لمراقبة كيفية معاملة الأشخاص المحتجزين لضلوعهم في النزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت البعثة ٢٠ مكانا من أماكن الاحتجاز في ١٠ ولايات، تديرها المديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية ومديرية السجون المركزية والجيش الوطني الأفغاني.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٧ - سعيا لضمان مواصلة إحراز التقدم وفقا للنقاط المرجعية المحدَّدة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، في فترة يهيمن عليها التنافس الانتخابي وترقب الانتقال السياسي، ركَّزت الحكومة والجهات المانحة الدولية على النواتج التقنية المتوخاة. ففي ١٠ أيار/مايو، استضاف وزير المالية اجتماعا لأعضاء البرلمان وممثلي المجتمع الدولي والوزارات المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تسليط الضوء على ما أحرزته الحكومة من تقدم في الوفاء بالتزاماتها الواردة في إطار عمل طوكيو. وذكر الوزير إنجازات شملت ما يلي: تعزيز تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة بإصدار التقرير الأساسي لوزارة شؤون المرأة في ٨ آذار/مارس؛ واعتماد مجلس العموم للقانونين المتعلقين بالمعادن وبالضريبة على القيمة المضافة في ٣ آذار/مارس؛ وإحالة مشروعي القانونين المتعلقين بمكافحة غسل الأموال وبتمويل الإرهاب في ٢٤ أيار/مايو، ومشروع قانون إدارة الضرائب في ٢٩ أيار/مايو، على الجمعية العامة. وأما القانون المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، فقد أقره لاحقا مجلس الأعيان (مشرانو جرغه)، في ٣ حزيران/يونيه. ويُتوقع أن تستمر مناقشة مشروعي القانونين المتعلقين بالمعادن وغسل الأموال، بيد أن عددا من الشواغل ما زال يستدعي التصدي له في إطار كفالة امتثال أفغانستان لالتزاماتها الدولية.

٣٨ - وما زالت الحالة الاقتصادية في أفغانستان مثيرة للقلق. فقد أشارت التوقعات الاقتصادية الصادرة في نيسان/أبريل عن كل من البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي إلى

تراجع في النمو يعود بالأساس إلى المخاوف التي تساور المستهلكين والمستثمرين بسبب عمليتي الانتقال السياسي والأمني، وهو وضع يزداد تعقيدا بازدياد الإنفاق على المسائل الأمنية وتراجع الإيرادات. وتوقع البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد نموا بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ٣,٦ في المائة المقدرة في عام ٢٠١٣ ونسبة ١٤,٤ في المائة المقدرة في عام ٢٠١٢. ويُعتبر انخفاض تحصيل الإيرادات الحكومية عما كان متوقعا نتيجة مترتبة على ضعف الإنفاذ من قِبل إدارات الضرائب والجمارك. وتوصل تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في ١٦ أيار/مايو إلى الاستنتاجات عينها وسلط الضوء على الحالة النقدية الحرجة التي تعاني منها الخزينة. وشُدِّد على ضرورة قيام الحكومة بتخفيض الإنفاق، وزيادة تحصيل العائدات، وتعزيز إنفاذ إجراءات الضرائب والجمارك، ووضع إطار تنظيمي مالي سليم. ويعني الأثر الناجم عن مثل هذا التراجع في النشاط الاقتصادي وانخفاض العائدات أن الحكومة قد أوقفت حاليا تنفيذ التزاماتها المتعلقة بأنشطة التنمية على صعيد الولايات.

٣٩ - وفي ٦ أيار/مايو، أيَّدت الحكومة من حيث المبدأ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، الذي أقرت بأنه يتواءم مع برامجها وخططها الإنمائية. وطُلبت زيادة التركيز على إقامة البُنى التحتية وإيجاد فرص العمل، كما يُفهم أن الإدارة المقبلة قد تعيد النظر في الوثيقة. ويدعم هذا الإطار المجالات الرئيسية الواردة في الخطة الأفغانية الإنمائية التي تركز على الاقتصاد المشروع، والخدمات الأساسية، والإنصاف الاجتماعي، وسيادة القانون، والحوكمة.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٤٠ - أبرزت مجددا سلسلة من حالات الطوارئ الناتجة عن الأمطار الموسمية الغزيرة وذوبان الثلوج بما يفوق المتوسط أوجه الضعف المزمن إزاء الكوارث الطبيعية التي يعاني منها هذا البلد الذي يظل أحد أفقر البلدان في العالم. ففي ٢ أيار/مايو، أدت انهيالات أرضية شديدة في ولاية بدخشان إلى مقتل عدد غير مؤكد من الأشخاص. ويقدر أن الفيضانات والانهيالات الأرضية التي حصلت في ١٣٢ مقاطعة خلال شهر أيار/مايو، فيضانات وانهيالات أرضية في ما مجموعه ١٣٢ مقاطعة ألحقت أضرارا بـ ٠٠٠ ١٥٠ شخص وأضرت بـ ٤٧١ ١٦ مترلا أو دمرتها. وفي ٦ حزيران/يونيه، وقعت فيضانات مفاجئة أخرى في ولاية بغلان وتفيد التقارير الأولية بأن عددا كبيرا من الأشخاص قد لقوا مصرعهم وأن مئات من المنازل قد دمرت. وكانت ولايات جوزان وسَرِبُل وفَرياب وبلخ وبغلان هي الأكثر تضررا. وتقتضي خطة الطوارئ تخزينا مسبقا للمؤن في المواقع استنادا إلى أنماط الفيضانات المسجلة

في عام ٢٠١٣ التي ألحقت أضرارا بـ ٠٠٠ ٢٠٤ شخص وأضرت بـ ٠٠٠ ٢٢ منزل أو دمرتها. وقد تبيَّن أن مخزونات الإغاثة كانت كافية، لكن العوائق الكبرى تمثلت في صعوبة الوصول المادي إلى الأماكن المتضررة بُناها التحتية وفي التحديات الأمنية في المناطق المتنازع عليها.

٤١ - وزارت الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، يومي ٥ و ٦ أيار/مايو، ولايتي كابل وبدخشان. ودعت إلى مواصلة تقديم الدعم للأهالي الضعفاء المتضررين من النزاع والكوارث الطبيعية وحذرت من كون أي نقص كبير في المساعدات خلال المرحلة الانتقالية قد يسفر عن عواقب مدمرة. وحتى ٣١ أيار/مايو، بلغ مجموع ما تلقته أفغانستان من التمويل الإنساني، من جهات منها أُسرة منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ما قدره ٢٤٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وبلغ التمويل الإنساني المتوافق مع خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للاستجابة نسبة ٤٠ في المائة من المبلغ المطلوب في النداء الموحد. وأُنجز في أيار/مايو صرف الدفعة الأولى من المخصصات الموحدة، وقدرها ٢٠ مليون دولار، للصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية الذي أُنشئ حديثا والذي ترمي تدخلاته ذات الأولوية إلى توفير الخدمات الصحية الأساسية لعدد يبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ من الأفغان وإلى تلبية احتياجات عدد يصل حتى ٠٠٠ ٤٠٠ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في مناطق أفغانستان الجنوبية والجنوبية الشرقية.

٤٢ - وفي ٢٦ آذار/مارس، وافقت فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا التي يتشارك في رئاستها وزير شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن والأمم المتحدة، على خريطة الطريق المتعلقة بتنفيذ السياسة الوطنية بشأن المشردين داخليا. وفي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، سجلت فرقة العمل ٦ ٧٧٩ حالة تشرد من جراء النزاع، وسُجل معظمهم في ولايات فَرياب، وبلخ، وفراه، وغور، وكابل، وننغرهار، وكابيسا، وبادغيس. وبذلك يصبح الإجمالي الوطني لعدد المشردين داخليا من جراء النزاع هو ٠٠٠ ٦٦٠ مشرد. وفي باكستان في ٣٠ نيسان/أبريل، أطلق الوزير الاتحادي لشؤون الولايات والمناطق الحدودية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مجموعة من المشاريع المقترحة في إطار استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة. والهدف من المشاريع التي تدخل في نطاقها أمور تشمل المساعدة في حالات الطوارئ وحتى التدخلات الإنمائية على المدى البعيد، يكمن في تشجيع العودة المستدامة للاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم. وسيستمر مشروع تجديد بطاقات إثبات التسجيل، الذي بدأ العمل به في شباط/فبراير، حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٥؛ وقد أكمل حوالي ٧٥ في المائة من اللاجئين المسجلين في باكستان، وعددهم ١,٦ مليون، تلك العملية في نهاية أيار/مايو. وفي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، عاد ٥٣٥ ٣ لاجئا عودة طوعية إلى أفغانستان بمساعدة من الأمم المتحدة، ٢٠٦١ منهم عادوا من باكستان و ٤٢٩ ١ من إيران و ٤٥ من الهند. وقد مثل ذلك تراجعا بنسبة ٦٤ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٣,

٤٣ - وما زالت عوائق إيصال المساعدات الإنسانية تُسجَّل وفقا لإطار الرصد العالمي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتظل المجالات الرئيسية المثيرة للانشغال هي الهجمات المنفذة ضد الموظفين والأصول والمرافق وانتهاك حرمة المرافق الصحية. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل، سُجل ٨٢ حادث عنف مرتكب ضد الموظفين والأصول والمرافق في عام ٢٠١٤، مما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصا وإصابة ١١ شخصا بجروح ووقوع ٨٣ عملية اختطاف وشروع في الاختطاف واعتقال واحتجاز خمسة من موظفي الإغاثة. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، ألحق ٣٦ حادثا أضرارا بالمرافق والأصول الصحية، أغلبها في الولايات الشرقية والوسطى. وقبل تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات، شدد المجتمع الإنساني في جهود الدعوة المكثفة التي بذلها على الالتزامات التي تقضي بعدم استهداف المدنيين والمرافق المدنية، ومنها المصحات والمدارس المخصصة للاستخدام كمراكز للتصويت. وفي يوم الانتخابات، لحقت أضرار من جراء العنف المتصل بالانتخابات باثنين من المصحات الـ ١٧٣ و بـ ٤٥ من المرافق التعليمية الـ ٥٤٦ ٣ المخصصة للاستخدام كمراكز للاقتراع. وهذا يمثل تراجعا بنسبة الثلثين في عدد الحوادث مقارنة بعام ٢٠٠٩,

٤٤ - وحتى ٣١ أيار/مايو، أبلغت أفغانستان عن أربع من حالات الإصابة بشلل الأطفال، وجميعها في شرق البلد، مما يعزز أهمية التعاون عبر الحدود والتعاون في مجال مكافحة هذا الفيروس، بما يشمل تزامن حملات التطعيم في أفغانستان مع تلك التي تنجز في باكستان. وعموما، استمر الموظفون العاملون في البرامج المتعلقة بشلل الأطفال في الوصول إلى المناطق التي ينعدم الأمن فيها، بيد أن حالة الريبة التي اتسمت بها فترة الانتخابات قد أضرت بالحملات في بعض الأماكن.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أزال العاملون في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من الأمم المتحدة، الألغام من ١٠ ساحات قتال و ١٤٤ حقل ألغام، كما أُعلن عن تطهير ست مقاطعات إضافية من الألغام. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، سُجل سقوط ما مجموعه ٥٧ ضحية بسبب الألغام والأجهزة غير المنفجرة؛ و ١٦ منها كانت داخل أو حوالي ساحات رماية أو قواعد عسكرية دولية سابقة. وواصلت الأمم المتحدة

العمل مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية لكفالة تطهير المرافق الجاري إغلاقها أو تحويلها من الأجهزة غير المنفجرة. ولحد الآن، طُهِّر ٨١ كيلومترا مربعا من ساحات الرماية، ودُمر ٠٠٠ ٣٣ من المتفجرات وحوالي ٠٠٠ ١٣ ذخيرة للأسلحة الصغيرة. وشهد آذار/مارس انتهاء السنة الأولى من خطة العمل الممتدة على مدى ١٠ سنوات لإزالة جميع أخطار المتفجرات من أفغانستان بحلول عام ٢٠٢٣، وطُهرت مساحة ٨٧,٢ كيلومترا مربعا خلال هذه السنة الأولى. ويقدر أن ٠٨١ ٤ حقل ألغام و ٢١٨ ساحة قتال ما زال يتعين تطهيرها، وهي تؤثر على ٦٠٩ ١ مجتمعات محلية في ٣٣ ولاية.

سادسا - مكافحة المخدرات

٤٦ - في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو، قامت شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان بـ ٦٧٨ عملية. وأسفر ذلك عن اعتقال ٥٨٣ شخصا، وتفكيك ٦ مختبرات غير مشروعة لإنتاج الهيروين، وضبط ٦٤٦ ٢٢ كيلوغراما من السلائف الكيميائية، وضبط ٩١١ ٧ كيلوغراما من الأفيون و ٨٤٠ ٤ كيلوغراما من القنب الهندي و ٤٣٢ كيلوغراما من الهيروين و ١,٢ كيلوغرام من الميتافيتامين. وقُتل أربعة من أفراد الشرطة وجُرح سبعة آخرون أثناء أداء واجبهم. ويجري تعزيز الجهود المبذولة لمنع تهريب المخدرات عبر مطار كابل الدولي عن طريق أنشطة الإرشاد والتدريب المدعومة من الأمم المتحدة. ولقد أسفر ذلك عن اعتراض سبيل ١٧ كيلوغراما من الهيروين هناك في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو. وسيلزم بذل جهود مماثلة في مطارات هرات وقندهار ومزار الشريف الدولية.

٤٧ - وحتى ٢٧ أيار/مايو، أُتلفت محاصيل ٤٧٣ ١ هكتارا من خشخاش الأفيون في ١٣ ولاية، وفقا للبيانات التي تحقق منها كل من وزارة مكافحة المخدرات والأمم المتحدة. ومن ضمن ذلك العدد، كان ٢٠١ هكتار تقع في ولاية هلمند، وبلغت الأرقام في الولايات الأخرى: ٢١ هكتارا في أوروزغان، و ٩٤ هكتارا في قندهار، و ٧٥ هكتارا في كُنر، و ٤٣ هكتارا في ننغرهار، و ٤٠ هكتارا في بدخشان، و ٣٦ هكتارا في بلخ، و ٢٤ هكتارا في كابيسا، و ١٢ هكتارا في زابُل، و ١٠ هكتارات في فَرياب، و ٩ هكتارات في قندز، و ٦ هكتارات في دايكندي، وهكتار واحد في لغمان. وأسفرت هذه الجهود عن مقتل ١٣ شخصا (تسعة من الشرطة وثلاثة من الجنود ومزارعان). وكانت مساحة المنطقة المطهرة من المخدرات أقل من المساحة المطهرة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣، وهي ٧٢٤ ٤ هكتارا. وفي ٢٧ أيار/مايو، حضر ممثلون عن أربعة وزارات ورئيسة جمعية الهلال الأحمر الأفغانية أمام مجلس الأعيان، حيث خاطبوا المجلس وتناولوا ما يساور أعضاءه من قلق إزاء تدني مستوى جهود القضاء على المخدرات في الموسم الحالي. وأُشيرَ إلى

أن تلك الجهود ظلت محدودة جدا بسبب انشغال قوات الأمن الأفغانية خلال فترة الانتخابات.

٤٨ - وفي ١٨ آذار/مارس، عُقد في فيينا الاجتماع الثالث للبرنامج الإقليمي لأفغانستان وبلدان المنطقة على هامش أعمال الدورة السابعة والخمسين للجنة المخدرات. وحضرت الدول الأعضاء الثمانية جميعها (أفغانستان، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان) كما حضرت الجهات المانحة. ولوحظ إحراز التقدم في عام ٢٠١٣ في البرامج الفرعية الأربعة للتعاون الإقليمي في مجالات إنفاذ القانون، والعدالة الجنائية، وإنقاص الطلب على المخدرات، والترويج للبحث. وفي الوقت ذاته، عُقدت أيضا اجتماعات وزارية لاستعراض المبادرة الأفغانية - القيرغيزستانية - الكازاخستانية والمبادرة الثلاثية التي تضم كلا من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، لزيادة تعزيز التعاون الميداني في المنطقة. واختُتم الاجتماع بشأن المبادرة الثلاثية بتوقيع بيان وزاري مشترك رسمي شدَّد على تعزيز التعاون في مجالات مراقبة المخدرات وإدارة الحدود. وفي ٢٩ أيار/مايو، عُقد الاجتماع الرابع لكبار مسؤولي المبادرة الأفغانية - القيرغيزستانية - الكازاخستانية في دوشانبي؛ وتلاه اجتماع وزاري في اليوم التالي. واعتُمد إعلان بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات بعد مناقشة شدَّدت على تحسين التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية.

سابعا - دعم البعثة

٤٩ - قامت البعثة بسلسلة من التمارين التشغيلية والمتعلقة بالتخطيط للطوارئ قبل تنظيم الانتخابات لمراجعة الخطط الأشمل نطاقا المتصلة باستمرارية تصريف الأعمال وإدارة الأزمة والمسائل الأمنية وفقا للتوجيهات العامة للمنظمة. وقدمت البعثة أيضا الدعم للمرحلة الثانية من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد حيث تعاقدت على استئجار طائرتين مروحيتين لإتاحة الدعم اللوجستي في فترة الانتخابات بكاملها. وأحرز نجاح في إدارة نشر نظام أوموجا في البعثة الذي كان موعد بدء تشغيله ١ آذار/مارس. واستمر تدريب الموظفين المستخدمين لهذا النظام وبناء قدراتهم بالتشاور عن كثب مع مكتب الدعم المشترك في الكويت.

٥٠ - وبدعم من مكتب المراقب المالي للأمم المتحدة في نيويورك، ستُعد البعثة ميزانية مؤقتة للنصف الأول من عام ٢٠١٥ استنادا إلى مستويات الموارد الحالية، وذلك لإتاحة الوقت الكافي كي توضع اللمسات الأخيرة على الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٥ بحلول نهاية عام

٢٠١٤. وعلى وجه العموم، كان للبعثة حتى ٣١ أيار/مايو قوام يبلغ ٤٩٦ ١ موظفا (بمعدل شغور قدره ٧ في المائة) ويشمل ٣٤٠ موظفا دوليا و ١٥٦ ١ موظفا وطنيا. وإضافة إلى ذلك تضم البعثة ٦٠ من متطوعي الأمم المتحدة و ١٥ مستشارا عسكريا ومستشارَيْن لشؤون الشرطة.

ثامنا - ملاحظات

٥١ - يصدر هذا التقرير وسط انتخابات تاريخية في أفغانستان. ولحد الآن، كان الالتزام السياسي الذي أظهره المرشحون والناخبون، إلى جانب الجهود التي بذلتها الهيئات الانتخابية والأمنية، يثير الإعجاب، ويعزز الثقة بمستقبل أفغانستان على الصعيدين الوطني والدولي. ومن شأن مرحلة انتقالية سياسية ناجمة عن نتيجة يقبل بها المرشحون والناخبون أن توفر ولاية قوية لقيادة جديدة تتولى مهمة التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. وإنني أتوجه بالتهنئة إلى السكان والهيئات الانتخابية والمؤسسات الأمنية على التقدم المحرز لحد الآن. ولكن هذه العملية - المحفوفة بالصعاب - لم تنجز في أي حال، وما دامت المخاطر ماثلة، ستظل هذه المسألة قيد النظر الفعلي للأمم المتحدة. وخلال اجتماعي بالرئيس كرزاي مؤخراً، أعربت له عن ترحيبي بدعمه المتواصل لعملية انتقال تتم بسلاسة وفي أوانه.

٥٢ - ولقد تميزت الجولة الأولى من الاقتراع في ٥ نيسان/أبريل بمشاركة شعبية متحمسة من جانب الرجال والنساء على السواء في جميع أنحاء البلد رغم رداءة الطقس والتهديدات بارتكاب أعمال عنف. وتشهد هذه الجولة على تصميم الأفغانيين على ممارسة حقهم في الاقتراع ورسم مستقبل بلدهم. وفي إطار عملية تولى الأفغانيون قيادتها وإدارتها بكل معنى الكلمة، كان التخطيط والتحضير على الصعيد التقني أفضل من الانتخابات السابقة. وهذا لا يعني أنهما كانا خاليين من أي شوائب. فلقد أنشئت المؤسسات الانتخابية - اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية - للمرة الأولى بموجب قوانين متفق عليها، وهي حديثة العهد ولا تزال في طور النضج. ولقد طالب المرشحان الرئاسيان عن وجه حق بإدخال تحسينات قبل إجراء الجولة الثانية. وعلى الرغم من إحراز تقدم، فمما لا شك فيه أنه لا تزال هناك أوجه قصور. ومع ذلك، علينا أن نكون واضحين بشأن النتيجة الحتمية ألا وهي عملية تتسم بالمصداقية أسفرت عن نتيجة قبل بها المرشحان والشعب الأفغاني. ولا يجدر بنا كذلك أن ننسى انتخابات مجالس الولايات التي تعتبر عنصرا هاما في كفالة التمثيل المحلي والمساءلة.

٥٣ - ويواصل ممثلي الخاص لأفغانستان الاجتماع مع كافة الجهات المعنية دعماً لشمول العملية ونزاهتها. ولقد أهيب بهيئات إدارة الانتخابات كفالة اعتماد الشفافية في اتخاذ قراراتها وسلوكها وذلك من أجل طمأنة الأفغانيين بأن الأصوات الصحيحة التي أدلوا بها ستحتسب. وتظل المساءلة، إلى جانب التواصل الواضح وفي الوقت المناسب مع الجمهور والمراقبين والحملات الانتخابية، مسألة حيوية طوال هذه العملية، بما في ذلك التحقق من النتائج في هذه الانتخابات الحاسمة والبت في الشكاوى المتصلة بها. وهناك مسؤوليات جسيمة ملقاة أيضا على كاهل المرشحين الرئاسيين، وهما شخصيتان وطنيتان مرموقتان وتتمتعان بالاحترام. ويتوجب عليهما إدانة التزوير الذي مارسه أنصارهما واحترام سلطات هيئات إدارة الانتخابات. وحالما سيبت في الشكاوى الانتخابية وفقاً لأحكام القانون، فإنني أحث المرشحين وأنصارهما على القبول بالنتيجة. فأفغانستان تحتاج إلى الحنكة لا إلى المراوغة عند هذا المنعطف الحاسم في تاريخها. وفي المرحلة التالية للانتخابات، وأيا يكن الفائز بها، لا بد من إدارة شاملة لجميع الأطراف تستفيد من المكونات المتنوعة التي يزخر بها البلد لضمان أفضل السبل الكفيلة بتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الوطني.

٥٤ - ولم يكن بالإمكان إحراز الكثير من التقدم في هذا الزمن الذي تسوده الريبة في إقامة حوار رسمي بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة الرئيسية. ومن الواضح أن هناك انقسامات داخل حركة طالبان، مع استمرار بعض عناصرها المتشددين بالتمسك بالتصور الخاطئ الخطير الذي مفاده أنه يمكن الفوز في ميدان القتال. غير أن الجهود الرامية إلى إحلال السلام استمرت على الصعيد المجتمعي، حين تتطلب دورات العنف المعقدة والطويلة الأمد في أغلب الأحيان اللجوء إلى نهج متعددة المستويات. فإذا ما تركت التظلمات والمنازعات المحلية لتتفاقم - بما في ذلك حول الاستفادة من الموارد - يمكن أن توفر كذلك للمتمردين فرصاً لتحقيق المكاسب. وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية بدعم من الأمم المتحدة لحل النزاع الطويل الأمد في نورستان. ويحدوني الأمل بأن هذا الاتفاق سوف يرسي أسس مستقبل يعمه المزيد من السلام لهذه المجتمعات المحلية ويشكل مثالاً يحتذى على نطاق أوسع في أفغانستان. وإنني أرحب أيضاً بإصدار آخر تقرير عن حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام، وهي مبادرة للمجتمع المدني تشكل نموذجا ملهما لبناء السلام الشامل لجميع الأطراف والقائم على الحقوق على يد رجال ونساء أفغانيين عاديين. ولقد كانت الانتخابات دليلاً آخر على التزام الشعب الأفغاني بالعملية السياسية ورفض استمرار النزاع والعنف. وخلال الحملة الانتخابية، تعهد المرشحون بالسعي لإحلال السلام، وإنني أحث القائد الجديد للبلد على السعي لبناء وتعزيز قنوات حوار يتولى الأفغانيون قيادتها والإمساك بزمامها. والأمم المتحدة مستعدة لتوفير الدعم.

٥٥ - وفي غضون ذلك، يواصل المدنيون تحمل عبء النزاع، نظراً لتزايد وجودهم في مرمى تبادل النيران بين القوات الأفغانية والعناصر المناهضة للحكومة، وتوقع هذه الحالة خسائر جسيمة في صفوف النساء والأطفال بالأخص. ولقد أثار عزم حركة طالبان المعلن على استهداف الانتخابات - وهي عملية مدنية - أشد المخاوف. وفي المجمل، ظلت الأغلبية الكبيرة للخسائر في صفوف المدنيين على أيدي عناصر مناهضة للحكومة. ويساورني القلق بالأخص لانتشار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تنشط بفعل الضحية. ويشكل وضع حد لاستخدام هذه الأسلحة العشوائية موضوع أنشطة الدعوة التي تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بها في أفغانستان، ولقد لاقى انخفاض استخدامها في العام الماضي الترحيب على نطاق واسع. فاستهداف المدنيين واللجوء إلى الأساليب العشوائية ينتهكان أعراف الحرب والمبادئ الأساسية للإسلام ويقوضان شرعية مزاعم هذه الجماعات. وإنني أؤكد مرة أخرى على التزامات الأطراف بوجوب التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

٥٦ - ومن الأولويات التي يواجهها القائد الجديد للبلد اتخاذ قرار بشأن الأطر القانونية لوجود قوات الولايات المتحدة وحلف الناتو بعد عام ٢٠١٤. ولقد أشار المرشحان الرئاسيان على السواء إلى أنهما يعتزمان التوقيع على هذه الأطر لإتاحة التخطيط لبعثة المتابعة في مجالي التدريب وتقديم المساعدة وتنفيذها بسلاسة دعماً للمؤسسات الأفغانية. ولقد تحلت قوات الأمن الأفغانية، لدى وضع الخطط للعمليات المواكبة للانتخابات وتنفيذها، بالشجاعة وبالثقة المتزايدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتشديد على حماية النساء لكي يتسنى لهن المشاركة أيضاً. ولقد ساعدت هذه الجهود على رفع المعنويات المؤسسية وزيادة ثقة الناس بقدرات المؤسسات الأمنية الوطنية، التي رسخت وجودها وسط الخفض التدريجي للوجود العسكري الدولي.

٥٧ - وأتوجه إلى الدول الأعضاء للتشديد على ضرورة الوفاء بالتزاماتها بتوفير الأمن والمساعدة الإنمائية، حتى مع تخفيض الوجود الفعلي لقواتها، بسبل يمكن التنبؤ بها وتتيح تعزيز النظم الأفغانية. ولا يجب أن يتكوَّن الانطباع بأن الأفغانيين قد تم التخلي عنهم. فصلب العملية الانتقالية هو مبدأ القيادة الأفغانية بدعم دولي خلال عقد التحول. ويجب الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة حلف الناتو في شيكاغو، وفي مؤتمر طوكيو. ويتيح مؤتمر قمة الناتو الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ومؤتمر التنمية على المستوى الوزاري المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر فرصا هامة لتكرار التأكيد على الالتزامات المتبادلة مع حكومة أفغانستان الجديدة وتعزيزها.

٥٨ - غير أن استمرار الدعم لا يجب أن يعني سير الأمور على النحو المعتاد. فالحالة الاقتصادية في أفغانستان تثير بالغ القلق وتستدعي أن توليها الإدارة الجديدة عنايتها بصورة عاجلة. ولا بد من إبداء التزام حقيقي بالإصلاح الاقتصادي وسيادة القانون والحكم الرشيد - بما في ذلك مكافحة الفساد - إلى جانب تعجيل إحراز تقدم بشأن وضع خطة تستند إلى الحقوق، ولا سيما المحافظة على حقوق المرأة وتعزيزها. ويتطلب ذلك اتخاذ قرارات صعبة وإجراءات سريعة وقوية لزيادة إيرادات الحكومة وضمان النمو القائم على توفير فرص عمل. ويشمل ذلك الإسراع في الاتفاق على إطار تنظيمي سليم يعزز ثقة المستثمرين ويمتثل للالتزامات الدولية. ويتعين كذلك التواصل على نحو متزايد مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والتشاور معهما للمساعدة في ضمان تحقيق نمو شامل للجميع. ولا يشكل الاعتماد المتزايد على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة تهديداً لاقتصاد أفغانستان ومؤسساتها فحسب بل لاقتصادات المنطقة الأوسع نطاقاً ومؤسساتها، مما يؤدي إلى تفشي الفساد وتوفير مصادر تمويل للإرهابيين. ويتطلب التصدي للتهديد الذي تمثله تجارة المخدرات التزاما حقيقيا بالتصدي للمصالح المترسخة ومن دواعي القلق الشديد أنه لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة لحد الآن في هذا الشأن.

٥٩ - ومن الناحية الاقتصادية، فإن أوجه الترابط بين أفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة ستتنامى ومن شأنها أن تسهم في تحقيق تقدم بشأن المصالح المشتركة وتعزيز الاستقرار. ويشكل مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا مثالاً على الطاقات والإمكانات الكامنة في ربط شبكات الطاقة والتجارة على الصعيد الإقليمي عبر أفغانستان. وإنني أرحب بموافقة البنك الدولي على تمويل هذا المشروع وأشجع سائر البلدان والمؤسسات على التقدم للمساعدة في سد الفجوة التمويلية. غير أن التقدم المحرز في عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، الذي لوحظ في عدد من التدابير الرامية إلى بناء الثقة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سيستلزم المشاركة النشطة والهادفة لضمان استمرار الزخم قبل المؤتمر الوزاري المزمع عقده في الصين في آب/أغسطس وبعده.

٦٠ - ومن المحتمل أن تزيد الاحتياجات الإنسانية في أفغانستان نظراً للفقر المزمن واستمرار انعدام الأمن. ويتطلب الأمر التركيز بشكل خاص على الاحتياجات الصحية الطارئة، بما في ذلك الإسعاف في حالة التعرض لصدمات وسوء تغذية الأطفال. وتظل أفغانستان عرضة لتكرر الكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة الظهور. ولقد شهدت الولايات الشمالية بالأخص تدخلات متكررة في مجال الإغاثة خلال السنوات الأخيرة، وخلفت الفيضانات مرة

أخرى في فصل الربيع هذا العام آثارا مدمرة على السكان والبنى التحتية وسبل العيش الهشة. ومع تحول هذا الجهد في مجال الإغاثة إلى إعادة التأهيل وإعادة الإعمار، ثمة فرصة هامة لإيلاء أولوية أكبر لإدارة أخطار الكوارث والحد من المخاطر. ويشمل ذلك زيادة مراقبة الأخطار وما يتصل بها من مسائل توزيع الأراضي واستردادها. وتتيح السياسة بشأن المشردين داخلياً التي أقرتها الحكومة في الآونة الاخيرة توفر توجيهات عملية مفيدة وأدوات لدعم اتباع نهج أكثر معايرة إزاء إدارة أخطار الكوارث.

٦١ - وأود الإعراب عن امتناني لجميع الموظفين الوطنيين والدوليين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولممثلي الخاص، يان كوبيتش، على استمرار تفانيهم وغالباً في ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا بتقديم الدعم إلى شعب أفغانستان.